الآثار الاقتصادية للانسحاب الأمريكي من العراق

ا. م. د. فايق حسن جاسم

00964- 7710122232
Alfaidcenter2011@gmail.com
العراق - بغداد - الكرادة

إن بحث الأثر الاقتصادي الذي يولده الانسحاب الأمريكي من العراق يرتبط بالإشكالية التي ولدها أصل الفعل؛ وهو التواجد العسكري المباشر القائم على فكرة الاحتلال الأمريكي للعراق الذي بُني على قرار مجلس الأمن الصادر، والرسالة المؤرخة في 8 ايار 2003 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائميين للولايات المتحدة وبريطانيا وايرلندا الشمالية والمؤرخة(538/2003/س)، " إذ يُسلّم بالصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي والمطبق على هاتين الدولتين القائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (سلطة الاحتلال)، كما وصفها مجلس الأمن، إذ طلب أيضاً الأمين العام أن يواصل بالتنسيق مع سلطة الاحتلال؛ مباشرة المسؤوليات المنوطة به بموجب قراري مجلس الأمن (1472 المؤرخ في 28 اذار 2003 والقرار 1476 والمؤرخ في 24 نيسان 2003)، لمدة ستة أشهر عقب اتخاذ هذا القرار: وأن ينهي في غضون هذه المدة الزمنية على أكثر نحو فعال من حيث التكاليف للعمليات الجارية لبرنامج النفط مقابل الغذاء وفي ميدان نقل المسؤولية للحكومة العراقية، بما في ذلك اتخاذ مجموعة تدابير منها: أن تودع جميع عائدات صادرات العراق من مبيعات النفط والغاز في صندوق تنمية العراق، وأن تودع (5%) من تلك العائدات في صندوق التعويضات المشار إليه على وفق القرار (687 في العام 1991)، وفقا لهذه القرارات أدارت الولايات المتحدة ما مجموعه "1310" مليار دولار منذ العام 2003 حتى عام 2022، كما أشار إلى ذلك وزير النفط العراقي الأسبق عصام الجلبي.

لبحث الآثار التي يخلفها(الانسحاب) الأمريكي من العراق على المستوى الاقتصادي يرتكز على بعدين قابلينِ للقياس وهما:

1. إدارة الموارد المادية والنقدية: القدرة والارتكاز التي دائماً ما تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية هي إدارة الموارد المالية عبر الاستثمار المباشر أو الاستثمار غير المباشر، غير أن الفئة الأخيرة لا تنفع مع الحالة الاقتصادية العراقية، وسيعمل الاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة عكسية أي- خارج من العراق صوب النظام الاقتصادي العالمي- وعمل هذه التدفقات سيُقرن بالوضع السياسي، فعندما كان التهديد الأمني قائم كانت التدفقات صوب الجوار الجغرافي الشريك الأمني للعراق في مجابهة داعش، أما بعد انحسار التهديد الأمني فإن الشركاء الأمنيين تم إدراجهم ضمن ما يسمى (بالتنظيمات الإرهابية) وإدراجها من ضمن قائمة العقوبات.

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

2. **ضمان تعشّق العراق في المنظومة الليبرالية:** الهدف هو توسيع قاعدة المصالح، وتوطينها عبر الشركاء لا سيما الاقتصاديين منهم، وهذا ولّد حركة اندفاع صوب الشراكة مع الولايات المتحدة واستثماراتها في العراق عبر أنموذج جديد شبيه بأنموذج جنوب شرق آسيا.

وان هذين البعدين يقترنان بإدارة الاحتلال للعراق لتطبيق آلية الانسحاب تأخذ بعداً سياسياً عبر اتفاقية الإطار الإستراتيجي الموقعة في عام 2008، مع الاحتفاظ بحرية رسم السياسات الفرعية لإستراتيجية الاحتلال والتمركز في قاعدة عين الأسد بشكل معلن، والبعد الآخر هو إستراتيجية الانتشار الأمريكي في الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط تمتلك ما بين " 40 إلى 60 ألف جندي أميركي" في نطاق عمل القيادة الأميركية الوسطى، التي يقع ضمن حقل نشاطها العراق، وهذه القوات موزعة على 21 دولة، وفي أعقاب عملية طوفان الأقصى أعلنت الولايات المتحدة إرسال حاملتي الطائرات "يو أس أس جيرالد فورد" و"يو أس أس أيزنهاور" وسفن دعم لهما، ونحو 2000 من مشاة البحرية، فضلا عن بطاريات "ثاد" وبطاريات إضافية من نظام "باتريوت وأمر البنتاغون أيضا بإرسال طائرات حربية إضافية لدعم اسراب الطائرات الموجودة في مقر الاسطول الخامس المتمركز بشكل دائم في قطر قاعدة "العديد".

ولتحليل الأثر عبر البعدين المشار اليهما أعلاه:

1. ادارة الموارد المالية والنقدية: تحليل الأثر في هذا الجانب يرتبط بنظرية تقسيم العمل على مستوى العالم على وفق النظرية النسبية؛ أي أن دور العراق يرتكز على أساس تصدير الطاقة "النفط والغاز"، وفي هذا الجانب يبرز شركاء أساس للاستثمار في هذين الحقلين هما الدولة، والقطاع الخاص عبر تراخيص الاستثمار، والإتجار غير الرسمي الذي نشط أبان سيطرة داعش على جزء من الأراضي العراقية وبقيت مستمرة عقب دحر داعش والانتصار عليها، وتعلن السلطات العراقية بين الحين والآخر القبض على عشرات المهربين، في حين أن الولايات المتحدة تعدها من أهم قنوات إدامة النشاطات غير الرسمية لإمداد التنظيمات الإرهابية المهددة للاستقرار والتي تشكل مشروع سلطة موازي ضاغط على النظام الرسمي للدولة.

2. ضمان تعشق العراق في المنظومة الليبرالية: وهذا يبرر إصرار الولايات المتحدة على إدارة ثروة العراق النقدية بعيداً عن الرقابة الوطنية في العراق، وهذه الرغبة الأمريكية تتعشق مع قاعدة سياسية عريضة استطاعت النفاذ وتنمية قاعدة شراكة مع الجوار الجغرافي على وفق الاستقطاب المذهبي المعزز بالشراكة الاقتصادية،

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة

والانسحاب الامريكي سيمنح الحكومة العراقية القدرة على الرقابة المالية المقيدة للتنامي السريع للطبقة الرأسمالية التي تنامت بسبب ضعف الرقابة الحكومية على واردات البلد المادية والنقدية، وهذا يولد فجوة تجعل تعشّق البلد مع المنظومة الليبرالية التي تشكل هدفا مركزيا للولايات المتحدة .

3ـ حركة السيولة الاجنبية وتدفق الدولار: أشرنا في بداية الورقة أن الولايات المتحدة لازالت تمثل الحماية للبترودولار المتحققة من تصدير النفط العراقي، فالعراق ملزم بموجب اتفاقيات نادي باريس، إذ نجح العراق عام 2004 في شطب نحو 100 مليار دولار أميركي من ديونه على خلفية توقيع اتفاقية نادي باريس لحل الديون السيادية المترتبة بذمة العراق لـ65 دولة، منها 19 دولة ضمن نادي باريس و46 دولة خارجه، وفي الوقت نفسه بلغت الديون الداخلية والخارجية 113 مليار دولار، تشمل 40 مليار دولار ديونا معلقة منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، فضلا عن تراكم الديون بسبب الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ومشاريع التنمية التي قدمتها بعض الصناديق العالمية، وتبلغ إجمالا 23 مليار دولار واجبة الدفع، وللحكومة العراقية ديون داخلية تبلغ 50 مليار دولار، فضلا عن ديون معلقة لـ8 دول، منها إيران والسعودية وقطر والإمارات والكويت، وتبلغ 40 مليار دولار، وهذه الدول لم تشطب ديونها بعد، على الرغم أنها خاضعة لنادي باريس، وهناك 23 مليار دولار واجبة الدفع إلى صناديق تنموية، وهذا يجعل آلية الربط مع نادي باريس ليست خيار بقدر ماهي إلزام، وإعادة التفاوض عليها مرة أخرى.

وللابتعاد عن سياسة الإقراض والقروض، والبحث عن سياسة اقتصادية جديدة يتعيّن تحوّل الشركات والمؤسسات إلى تمويل ذاتي؛ أي أن المؤسسة هي المسؤولة عن رواتب موظفيها، وتدريجيا تتحول أغلب مؤسسات الدولة إلى التمويل الذاتي، وذلك بخطة تنموية لمدة 3-5 سنوات، مع العمل على تأهيلها إداريا وفنيا لتكون منتجة لا مستهلكة لمقدرات الدولة.

((الآراء المطروحة تعبر عن وجهات نظر محرريها وأفكارهم، وليس بالضرور تعبر عن سياسة المركز وتوجهاته العلمية والثقافية))

00964- 7710122232 Alfaidcenter2011@gmail.com العراق - بغداد - الكرادة